

المتحدة في ميدان إنهاء الاستعمار، وأن يقوم، في جملة أمور، بما يلي :

١٦٣/٤٢ - الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا : برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراراتها ٢٩/٣٩ المؤرخ في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤، و ٤٠/٤٠ المؤرخ في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥، ودإ- ٢/١٣ المؤرخ في ١ حزيران/يونيه ١٩٨٦ المرفق به برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠، و ٢٩/٤١ المؤرخ في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦،

وقد نظرت في التقرير المرحلي للأمين العام عن تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ (٨٩).

وإذ تقدر الجهود الكبيرة المبذولة والتضحيات المقدمة من البلدان الافريقية التي نفذت التزاماتها الواردة في برنامج العمل، وكلفها ذلك غالباً في أغلب الأحيان في المجالين الاجتماعي والسياسي، وكذلك عزمها على مواصلة هذه الجهود الإصلاحية،

وإذ تلاحظ مع التقدير مبادرات ومقترحات وجهود البلدان المانحة والمؤسسات المالية والإئتمانية المتعددة الأطراف التي تساعد البلدان الافريقية في تنفيذ برنامج العمل، وإذ تؤكد الحاجة إلى مواصلة الجهود وترجمة هذه المبادرات والمقترحات والجهود بصورة عاجلة إلى إجراءات وتدابير ملموسة،

وإذ تلاحظ مع القلق أن استجابة المجتمع الدولي لم تكن حتى الآن كافية لتخفيف القيود الشديدة المفروضة على جهود البلدان الافريقية الرامية إلى تنفيذ برنامج العمل،

وإذ يساورها القلق لاستمرار الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا،

وإذ يساورها بالغ القلق لأن سياسات زعزعة الاستقرار السياسي والاقتصادي وأعمال العدوان التي يتبعها نظام جنوب افريقيا مازالت تؤثر تأثيراً ضاراً على الحالة في الجنوب الافريقي، مما ينال من تنفيذ برنامج العمل،

وإذ تؤكد وجود علاقة وثيقة بين احتمالات التنمية وتوفير الموارد الخارجية لافريقيا، بما في ذلك زيادة الطابع التساهلي للمساعدة الخارجية، وحصائل الصادرات، ولاسيما من السلع الأساسية الأولية، والقدرة على خدمة الدين، وسياسات البلد فيما يتصل بتعبئة واستغلال موارده،

(أ) الاستمرار، بالتشاور مع اللجنة الخاصة، في جمع وإعداد ونشر المواد الأساسية والدراسات والمقالات المتصلة بمشاكل إنهاء الاستعمار، وعلى وجه الخصوص، الاستمرار في نشر المجلة الدورية « الهدف : العدالة » وغيرها من المنشورات والمقالات الخاصة والدراسات، بما في ذلك سلسلة « إنهاء الاستعمار »، وانتقاء ما هو مناسب من مادتها لتنتشره على نطاق أوسع بإصدار طبقات منه بلغات مختلفة ؛

(ب) التماس التعاون التام من الدول المعنية القائمة بالإدارة في الاضطلاع بالمهام المشار إليها أعلاه ؛

(ج) تكثيف أنشطة جميع مراكز الأمم المتحدة للإعلام ؛

(د) إقامة علاقة عمل وثيقة مع منظمة الوحدة الافريقية، وذلك بعقد مشاورات دورية وتبادل المعلومات المتصلة بالموضوع على أساس منتظم مع تلك المنظمة ؛

(هـ) الحصول، بالتعاون الوثيق مع مراكز الأمم المتحدة للإعلام، على دعم المنظمات غير الحكومية التي تهتم اهتماماً خاصاً بميدان إنهاء الاستعمار في نشر المعلومات المتصلة بالموضوع ؛

(و) مواصلة توفير تغطية جميع اجتماعات اللجنة الخاصة وهيئاتها الفرعية بالبيانات الكاملة المعدة للنشر في الصحف ؛

(ز) تأمين توفير التسهيلات والخدمات الضرورية لتلك الغاية ؛

(ح) إبلاغ اللجنة الخاصة بالتدابير المتخذة تنفيذاً لهذا القرار ؛

٤ - تطلب من جميع الدول، وعلى وجه الخصوص الدول القائمة بالإدارة، ومن الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية التي تهتم اهتماماً خاصاً بميدان إنهاء الاستعمار، أن تضطلع، كل منها في مجال اختصاصها وبالتعاون مع الأمين العام، بنشر المعلومات المشار إليها في الفقرة ٢ أعلاه على نطاق واسع أو أن تكشف ذلك النشر ؛

٥ - تطلب إلى اللجنة الخاصة أن تتابع تنفيذ هذا القرار وأن تقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين .

الجلسة العامة ٩٢

٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧

تدهورت معدلات تبادلها التجاري ، وتناقصت بدرجة كبيرة حصائل صادراتها من السلع الأساسية وارتفعت التزاماتها لخدمة الدين ارتفاعاً ملحوظاً :

٦ - تلاحظ مع القلق أن بعض البلدان الأفريقية هي حالياً محولة صافية للموارد إلى مؤسسات مالية معينة متعددة الأطراف :

٧ - تطلب في هذا الصدد إلى البلدان المانحة مواصلة دعمها للمؤسسات المالية والإئتمانية المتعددة الأطراف من أجل تمكينها من زيادة الموارد التي توفرها للبلدان الأفريقية وتحسين إمكانيات اعتماد تدابير مرنة وفعالة تساعد البلدان الأفريقية على مواجهة التزاماتها المالية ، مع إيلاء الاعتبار الواجب للاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والإئتمانية لكل بلد ، وتلاحظ ، في هذا الصدد ، أن صندوق النقد الدولي يضطلع بدراسة شاملة لبرامج التكيف وترتيباتها الداعمة ، بما في ذلك إجراء استعراض شامل للمشروطة :

٨ - تطلب إلى المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده المبذولة لتوفير تدفقات الموارد اللازمة للبلدان الأفريقية وتشدد على أهمية القيام على سبيل الاستعجال بزيادة المساعدة الإئتمانية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا ، فضلاً عن الحاجة إلى أن تعمل جميع البلدان على تهيئة الظروف والأوضاع التي تشجع على تدفق الموارد غير التساهلية بغية الوفاء بأسرع ما يمكن بالالتزامات التي يقتضيها برنامج العمل ، بهدف إحراز تقدم نحو بلوغ هذه الغاية بحلول موعد استعراض منتصف المدة لبرنامج العمل ، في عام ١٩٨٨ :

٩ - ترحب بالاستعانة بالمجموعات الاقتصادية دون الإقليمية الموجودة في أفريقيا في تنفيذ برنامج العمل ، وتدعو مجتمع المانحين ، والمؤسسات المتعددة الأطراف والهيئات التنفيذية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة إلى تقديم الموارد إلى المشاريع والبرامج التي يتم تحديدها في مجالات البرنامج ذات الأولوية على الصعيد دون الإقليمي :

١٠ - تحث المجتمع الدولي ، ولاسيما البلدان الدانسة ، على مراعاة متطلبات البلدان الأفريقية في مجالي التنمية والاستثمار فضلاً عن قدرة كل بلد على السداد وحصيلة صادراته واحتياجاته من الواردات ، والتدفقات من الموارد الخارجية ، وذلك عند النظر في أحكام وشروط إعادة جدولة الدين ، وعلى ضمان ألا تستبعد مثل هذه الأحكام والشروط تدفق الموارد الإضافية :

١١ - تطلب إلى المجتمع الدولي أن يواصل جهوده ، في جملة أطر من بينها نادي باريس ، لمنح شروط ملائمة لإعادة الجدولة وغيرها من تدابير تخفيف عبء الدين الفعالة المناسبة

وإذ تلاحظ الالتزام المستمر بالتقاط المرجعية المشتركة المبينة في الفقرة ١٣ من برنامج العمل ، وفيما يتصل بالفقرة ١١٣ من تقرير الأمين العام^(٨٩) ،

وإذ تدرك أن عدداً كبيراً من البلدان الأفريقية مازال يتعرض للكوارث الطبيعية ، وبصفة خاصة الجفاف والتصحر وغزو الجنادب والجراد ، مما يمثل عقبات خطيرة تعوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،

وإذ تسلّم بأن استمرار التطورات غير المواتية في البيئة الاقتصادية الدولية يؤثر تأثيراً ضاراً على تنفيذ برنامج العمل ،

وإذ تأسف لتدهور حالة الديون الخارجية لأغلب البلدان الأفريقية ، بالرغم من التدابير التي اتخذت على الصعيدين الوطني والدولي ، وإذ تدرك الحاجة إلى مواصلة الجهود من أجل زيادة السُهج الابتكارية وتؤكد أهداف التنمية الطويلة الأجل والذاتية والمسؤولية المشتركة لجميع الأطراف المعنية بغية إيجاد حلول فعالة ودائمة للمشاكل الاقتصادية والمالية ومشاكل الديون التي تواجهها البلدان الأفريقية ،

١ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام وتقرر ، في هذا الصدد ، بمختلف المبادرات التي اتخذها عملاً بالولاية المنوطة به بموجب برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، بما في ذلك إنشاء الفريق الاستشاري المعني بالتدفقات المالية إلى أفريقيا :

٢ - تحيط علماً بمساعي مجتمع المانحين ، وبالإجراءات التي اتخذتها مؤسسات مالية وإئتمانية دولية في تنفيذ برنامج العمل ، ولكنها تلاحظ مع القلق أن المجتمع الدولي لم يتمكن حتى الآن من توفير الموارد الكافية لدعم وتكميل جهود التنمية الأفريقية :

٣ - تشني على البلدان الأفريقية التي بذلت قصارى جهدها لتنفيذ برنامج العمل ، وإذ تؤكد على الحاجة إلى مواصلة تنفيذه ، ترحب بتصميمها المستمر على تنفيذ التزاماتها ، بما في ذلك الاضطلاع بالجهود الإصلاحية المنصوص عليها في برنامج العمل :

٤ - تؤكد من جديد أن تنفيذ برنامج العمل ، الذي يقوم على الالتزامات المتبادلة والمسؤولية المشتركة ، يتطلب احترام جميع الأطراف المعنية لالتزاماتها واضطلاعها بمسؤولياتها وفقاً لذلك ، وتؤكد من جديد في هذا الصدد تصميم جميع الأطراف على مواصلة احترام التزاماتها بموجب البرنامج :

٥ - تأسف لأن إجمالي صافي تدفقات الموارد إلى البلدان الأفريقية قد انخفض من حيث القيمة الحقيقية ، في حين

١٧ - تطلب كذلك إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يواصل كفالة توثيق التعاون والتنسيق مع الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية في تنفيذ ورصد برنامج العمل :

١٨ - تطلب إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن ينظر في دورته التنظيمية لعام ١٩٨٨ ، في المساهمات المناسبة التي ينبغي أن تقدمها جميع الأطراف المعنية إلى اللجنة الجامعة المختصة ، وأن يتخذ الترتيبات اللازمة لتنسيق المساهمات بشكل سليم :

١٩ - تطلب كذلك إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن ينظر ، حسب الاقتضاء ، في دورتيه العاديتين الأولى والثانية لعام ١٩٨٨ ، في مسألة اتخاذ الترتيبات اللازمة لاجتماع اللجنة الجامعة المختصة .

الجلسة العامة ٩٥

٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧

٢٠٩/٤٢ - الحالة في الشرق الأوسط

ألف

إن الجمعية العامة ،

وقد ناقشت البند المعنون « الحالة في الشرق الأوسط » ،
وإذ تشير إلى قراراتها ذات الصلة حول قضية فلسطين والحالة في الشرق الأوسط ،
وإذ تشير أيضاً إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ،
وإذ تشير إلى تقرير الأمين العام المؤرخ في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧^(٨٣) ،

وإذ تحيط علماً مع التقدير بقرارات مؤتمر القمة العربي غير العادي الذي عقد في عمان من ٨ إلى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، المتعلقة بالنزاع العربي الاسرائيلي والمؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط ،

وإذ تحيط علماً مع التقدير بتزايد توافق الآراء دولياً على عقد المؤتمر الدولي للسلام من أجل حل الصراع العربي الاسرائيلي ، وجوهر هذا الصراع القضية الفلسطينية ،

١ - تؤكد مرة أخرى على تأييدها بأن عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة يدعو إليه أمينها العام وتشارك فيه الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن مع جميع أطراف النزاع العربي الاسرائيلي ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب

للبلدان الافريقية التي تضطلع بجهود للتكيف والإصلاح موجهة نحو تحقيق النمو ، ولا سيما بالنسبة لأفقر هذه البلدان وأشدّها مديونية بمنحها شروط تكيف رجعية الأثر تشمل تحويل قروض المساعدة الإنمائية الرسمية إلى منح أو اتخاذ إجراءات مساوية ذات تأثير مماثل ، والنظر أيضاً في إمكانية تطبيق أسعار فائدة أدنى على ديونها الحالية :

١٢ - تناشد المجتمع الدولي التماس حلول دائمة تعالج بصورة فعّالة المشاكل القائمة في مجال السلع الأساسية بهدف تحقيق ما يلي :

(أ) تحسين أداء أسواق السلع الأساسية وتهئية ظروف مستقرة وأكثر قابلية للتنبؤ بها في تجارة السلع الأساسية ، بما في ذلك تجنب التقلبات المفرطة في الأسعار :

(ب) التوسيع الكافي للموارد اللازمة للتنوع والاشترك في تجهيز السلع الأساسية للبلدان الافريقية ، وتسويقها وتوزيعها ونقلها :

(ج) تحسين شروط الوصول إلى الأسواق بالنسبة للسلع الأساسية ذات الأهمية التصديرية للبلدان الافريقية :

(د) تعزيز برامج التنوع في إطار التكيف الهيكلي الموجه نحو النمو ، مع المراعاة الكاملة للأهداف الإنمائية لكل بلد والاعتبارات المتعلقة بالمزايا النسبية الدينامية الطويلة الأجل لجميع البلدان :

١٣ - تطلب إلى المجتمع الدولي أن يقدم ، على سبيل الأولوية ، المساعدة الإنسانية والاقتصادية والمالية إلى بلدان الجنوب الافريقي :

١٤ - تقرر إنشاء لجنة جامعة مخصصة تابعة للجمعية العامة ، بوصفها أنسب آلية لإعداد استعراض وتقييم لبرنامج العمل ، تجتمع لفترة عشرة أيام عمل في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ قبل انعقاد الدورة الثالثة والأربعين :

١٥ - تطلب إلى الأمين العام أن يكفل ، في تعاون وثيق مع الهيئات والمؤسسات المعنية في منظومة الأمم المتحدة الإعداد اللازم لهذا الاجتماع :

١٦ - تطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين^(٨٤) ، وفقاً لأحكام الفقرة ١٢٤ (ج) من برنامج العمل ، تقريراً يوفر للجنة الجامعة المختصة ويتضمن توصيات محددة للتنفيذ العاجل والكامل لبرنامج العمل وبأخذ في الاعتبار أحكام هذا القرار :